الحركة الدستورية أقامت ندوتها بمشاركة أعضاء حملة 626

متحدثون في ندوة «حدس» يطالبون بـ «فتح صفحة جديدة»

- الحربش : نظام الصوت الواحد الانتخابي غير مجد وأفرز برلماناً غير مؤتمن
- المسلم : نطالب بتدشين مرحلة جديدة وحل المؤسسات التي أضرت بالبلد
- الدلال : عمر العريمان أخطأ ولكن التعسف في التعامل معه واحتجازه أمر مستغرب
- تسعيرة الكهرباء الجديدة لم تمر على الوزارة بل هي تكتيك سياسي حكومي
- طلاب الجامعات الخاصة لم يحصلوا على إعاناتهم واذا استفسروا قالوا لهم «يصير خير»

جانب من الندوة

كتب مصطفى كامل

شهد ديوان الدلال بمنطقة الروضة ندوة الحركة الدستورية الاسلامية بمشاركة اعضاء حملة 626 والتي حملت عنوان «النهوض بحقوق وحريات الشعب الكويتي» حيث اكد المتحدثون علي ضرورة حل مجلس الامة الحالي رافضين تمسك السلطة به ومؤكدين في الوقت ذاته انه وفقا لميزان الربح والخسارة فان الكويت هي الخاسر بالدرجة الاولي نظرا لما يحصل الآن.

واوضح المتحدثون بان نظام الصوت الواحد الانتخابي افرز برلمانا ومجلس وزراء غير مؤتمنين بل وحكومة صورية.

فمن جانبه اكد النائب السابق د. جمعان الحربش ان الحكومة وصلت الي مرحلة حاليا «استأسدت فيها وبطشت بابناء الشعب الكويتي وذلك بعدما وصلت الي مرحلة صورت فيها عمر العريمان بانه أتلف ممتلكات الدولة بكتاباته علي الجدران بينما محولات الكهرباء في الكويت لا يوجد لفظ قبيح الا وكتب عليها ولم يبحث احد عن من كتب تلك الالفاظ، مشيرا الي ان الحكومة كي تصل الي ما وصلت اليه فعلت الكثير من اغلاق القنوات التلفزيونية وسحب تراخيص الصحف الورقية سيما وان احدى القنوات لكي تغلقها لم تجد دربا الا سحب جنسية صاحبها.

وقال ان مصدقية وجود الديمقراطية في الكويت لم يعد لها قيمة سواء بالنسبة للكويتيين انفسهم او من هم في الخارج مستذكرا واقعة استجواب الشيخ احمد العبد الله والتي حضر فيها رئيس البرلمان المصري الاسبق د. احمد فتحي سرور الذي التقاه عقب الانتهاء من الاستجواب فاكد د. سرور للحربش بالقول عندكم برلمان يحق لكم ان تفخروا به بينما اكد د. احمد عمر هاشم رئيس جامعة الازهر السابق الذي كان مرافقا لسرور بان الكويت لديها اجرأ برلمان ومصر تمتلك اعرق برلمان فياحبذا لو اجتمعت العراقة بالجرأة.

واستنكر التمسك بالبرلمان الحالي رغم كل ما يحدث في الكويت وقال لبري الشعب ماذ حدث فيهم فقد وضعوا انفسهم في وضع سيء حيث استقال من هذا المجلس خمسة نواب وواحد توفاه الله عز وجل وآخر اتحاش او نحشوه واخيرا 9 نواب قاطعوا الجلسة احتجاجا علي صدور حكم قضائي علي خلية ارهابية والطامة الكبري كم نائبا من نواب الايداعات والرشاوي المليونية موجود في البرلمان الحالي ونستغرب مدى التمسك بهذا المجلس الحالي

اضاف الحربش انه وفق لميزان الربح والخسارة فان الكويت هي الخاسر بالدرجة الاولى نظرا لما يحصل من السلطة وتساءل لماذا يتم فقط النظر من قبلهم للمشهد الاخير الذي يبدو فيه كلمة ازعجتهم ؟ لماذا لم ينظروا ماذا فعلوا هم انفسهم ؟ الم يتذكروا مشهد ضرب النواب والتحويلات المليونية في حسابات اعضاء مجلس الامة ؟.

من جانبه قال النائب السابق د.فيصل المسلم : إن «الصوت الواحد» اتى بحكومة صورية ومجلس أمة ومجلس وزراء غير مؤتمنين على مصالح الشعب لافتا إلى ان تجارب عامي 71 و81 والمجلس الوطني علمتنا ان الشعب الكويتي يقبل بالحد الادني خوفا علي الكويت من الضياع.

وختم المسلم قائلا: يجب المبادرة برفع الظلم وفتح صفحة جديدة وحل المؤسسات التي اضرت بالبلد.

بدوره اكد النائب المبطل محمد الدلال أن مبادئ الحرية والعدالة والمشاركة والرقابة تراجعت جدا ووفقا لمنظمة العفو الدولية الكويت تراجعت عام 2015 في مسالة الحريات والانتهاكات كبيرة في قضايا الرأي مشيرا الي أن أبناء حملة 626 لهم حق علينا ويجب أن نطرح قضاياهم بين الحين والآخر.

ونوه الدلال الى أن عمر العريمان يمكن أن يكون أخطأ ولكن التعسف في التعامل معه واحتجازه هو الأمر المستغرب.

ولفت الى أن هناك سعي من قبل الحكومة للاتجاه لمحكمة التمييز لتغيير الأحكام في قضية سحب الجناسي مثل ماحدث مع الجبر والبرغش.

وأضاف قائلا بحسب المعلومات المتواترة تسعيرة الكهرباء الجديدة لم تمر على وزارة الكهرباء بل هي تكتيك سياسي حكومي

واستنكر عدم حصول طلاب الجامعات الخاصة على إعاناتهم منذ أشهر واذا استفسروا عن الموضوع قالوا لهم «يصير خير».

اما النائب المبطل حمد المطر فاكد ان الكويت بدأت بعهد الدولة البوليسية في ظل سحب الجناسي بشكل غير أخلاقي ومشيرا الي ان ما حدث مع البرغش وسعد العجمي هو إهانة لنا جميعا.

وأضاف المطر لا يمكن أن نسأل عن الحقوق في ظل غياب الحريات والتراجع الذي نعيشه بالكويت سببه حرمان المواطن من الحريات.

تتمات

محاسبة المتورطين

التواصل الاجتماعي، بشأن موضوع بيوت شمال غرب الصليبخات وجابر الأحمد التي تسلمها المواطنون، وما توصلت اليه الرعاية السكنية في حل هذه المشكلة، بالاضافة الى التعرف على الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لحل هذه الإشكالية.

وقال الكندري في تصريح صحافي انه تم الاتصال وزير الإسكان خلال اليومين الماضية لمعرفة كل الإجراءات التي تتخذها مؤسسة الرعاية السكنية، مضيفا نطمئن سكان هذه المناطق بان اعضاء اللجنة الإسكانية واعضاء مجلس الامة حريصون جدا لمعرفة هذه الأسباب، وايضا الوصول الى المتسبب من وراء هذه المشكلة.

واكد الكندري انه سيتم محاسبة المتسبب والمقصر واتخاذ كل الإجراءات القانونية، سواء كان من داخل موسسة الرعاية السكنية او المقاول، وذلك بناء على تقرير يقدم للجنة الإسكانية، وايضا للرعاية السكنية لحصر الأضرار ومعرفة المتسببين، مجددا تأكيده ان المتسبب سيحال الى النيابة لأخذ جزاءه القانوني.

وقال: سيتم التعرف على مكامن الخلل لمعرفة حقيقة الامر خلال اجتماع اليوم الثلاثاء، وسيكون لنا تصريح واضح بعد اجتماع اليوم، ورسالة واضحة بشأن ماحصل وماسيحصل في ايام القادمة حول هذه القضية.

من جهته أكد النائب الدكتور منصور الظفيري أن اللائحة التنفيذية لقانون شمول المرأة بالرعاية السكنية تحتاج إلى تعديل، بمنح قرض اسكاني لكل كويتية متزوجة من غير كويتي بقيمة 70 الف دينار.

وقال النائب الظفيري ان المادة 29 من الدستور تنص على ان الناس سواسية في الكرامة الانسانية و متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او الدين، وعليه من حق كل كويتية متزوجة من غير كويتي الحصول على القرض الإسكاني، أسوة بجميع الشرائح التي تحصل عليه

ورأى ان «إقرار بدل ايجار للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، ومنحها علاوة اجتماعية وعلاوة اولاد، استحقاق لا خلاف عليه، ويجب إقراره خصوصا في ظل تزايد الأعباء المعيشية عليها، دون ان تكون اى شروط تحدد ماهية الحالات التي تحصل عليها حيث ان استحقاق المرأة الكويتية للعلاوة مشروط بعجز زوجها غير الكويتي عن العمل وهو ما ينبغي إلغاؤه حيث هناك أزواج مرضى يكابدون لسد احتياجات أسرهم في ظل الأعباء المعيشية المتزايدة.

وشدد النائب الظفيري على ضرورة ان تتساوى حقوق المرأة مع الرجل في التجنيس للابناء، داعيا كذلك إلى معالجة بعض التشريعات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية المجحفة بحقها، سواء فيما يخص تقليص سنوات الخدمة للتقاعد وتعديل قانون الخدمة المدنية الخاص بإجازة الأمومة لتصبح براتب كامل، بدلا من نصف راتب وتمديد إجازة الوضع الى ستة اشهر بدلا من شهرين.

إلى ذلك رفض النائب ماضي الهاجري المساس بأصحاب ذوي الدخل المحدود من خلال زيادة رسوم الكهرباء والماء.

وقال الهاجري إنه لا مجال على الإطلاق ان نسمح باي مساس يجيب بالمواطنين، مشيرا إلى ان الحكومة لم توفق في مشروعها ولم تكن لديها رؤية استراتيجية لتعويض العجز في ميزانيتها، إلا عن طريق الإضرار بمحدودي الدخل والمساس بجيب المواطن مباشرة، مضيفا: «لن نوافق على شرائح الحكومة ولن نسمح ان يدفع المواطن فاتورة الاصلاح الاقتصادي، فقد اقسمنا على حماية حقوقه ومكتسباته وأن يعيش حياة كريمة لا أن نضيق عليه في معيشته».

من ناحيته قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد ان اللجنة ناقشت ميزانية هيئة قطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهناك موضوعان سبق وان تم تداولهم من قبل بعض الاخوة، بخصوص بعض التفاصيل عن دراسة سكة الحديد والمترو، مؤكدا انه لم تصل لنا اي معلومات او اي دراسة لهذه المشاريع، وعند سؤالنا مع هيئة الشراكه، قالوا ان هناك دراسة قديمة صدرت قبل انشاء هيئة الشراكة ولايوجد اي دراسة سابقه معتمدة بهذا الشأن.

واوضح عبدالصمد نحن رسميا بعثنا كتاب بواسطة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم، لمعرفة اي بيانات او اي خطوات اجرائية بشأن سكة الحديد ومشروع المترو.

وتابع انه كان ايضاً يفترض من ضمن الامور ان الاخ علي الراشد عندما طرح الموضوع، ولماذا لا نطرح كمجلس للامة بعض الاسئلة، وانا اوجه رسالة للراشد انه اذا عندك اي اسئلة فانا على استعداد توجيه هذه الاسئلة للمختصين، للاستفسار على هذه المشاريع.

«حدس» تدعو

ضرورة حل مجلس الامة، رافضين تمسك السلطة به، ومؤكدين في الوقت ذاته انه وفقا لميزان الربح والخسارة فان الكويت هي الخاسر بالدرجة الاولي، نظرا لما يحصل الآن.

وأوضح المتحدثون بان نظام الصوت الواحد الانتخابي افرز برلمانا ومجلس وزراء غير مؤتمنين بل وحكومة صورية.

واكد النائب السابق د. جمعان الحربش ان الحكومة وصلت الي مرحلة حاليا «استأسدت فيها وبطشت بابناء الشعب الكويتي، وذلك بعدما وصلت الي مرحلة صورت فيها عمر العريمان، بانه اتلف ممتلكات الدولة بكتاباته علي الجدران، بينما محولات الكهرباء في الكويت لا يوجد لفظ قبيح الا وكتب عليها، ولم يبحث احد عن من كتب تلك الالفاظ.

وقال ان مصدقية وجود الديمقراطية في الكويت لم يعد لها قيمة سواء بالنسبة للكويتيين انفسهم او من هم في الخارج، مستذكرا واقعة استجواب الشيخ احمد العبد الله، والتي حضر فيها رئيس البرلمان المصري الاسبق د. احمد فتحي سرور، الذي التقاه عقب الانتهاء من الاستجواب، فاكد د. سرور للحربش بالقول عندكم برلمان يحق لكم ان تفخروا به، بينما اكد د. احمد عمر هاشم رئيس جامعة الازهر السابق الذي كان مرافقا لسرور بان الكويت لديها اجرأ برلمان، ومصر تمتلك اعرق برلمان، فياحبذا لو اجتمعت العراقة بالجرأة.

واستنكر التمسك بالبرلمان الحالي رغم كل ما يحدث في الكويت، وقال لبري الشعب ماذ حدث فيهم، فقد وضعوا انفسهم في وضع سيء، حيث استقال من هذا المجلس خمسة نواب، واحد توفاه الله عز وجل، وآخر اتحاش او نحشوه، واخيرا 9 نواب قاطعوا الجلسة احتجاجا علي صدور حكم قضائي علي خلية ارهابية، والطامة الكبري كم نائبا من نواب الايداعات والرشاوي المليونية موجود في البرلمان الحالي ونستغرب مدى التمسك بهذا المجلس الحالي.

من جانبه قال النائب السابق د. فيصل المسلم: إن «الصوت الواحد» اتى بحكومة صورية ومجلس أمة ومجلس وزراء غير مؤتمنين على مصالح الشعب، لافتا إلى ان تجارب عامي 71 و81 والمجلس الوطني علمتنا ان الشعب الكويتي يقبل بالحد الأدني، خوفا علي الكويت من الضياع.

وختم المسلم قائلا: يجب المبادرة برفع الظلم، وفتح صفحة جديدة وحل المؤسسات التي أضرت بالبلد.

بدوره أكد النائب المبطل محمد الدلال أن مبادئ الحرية والعدالة والمشاركة والرقابة تراجعت جداً، ووفقا لمنظمة العفو الدولية الكويت تراجعت عام 2015 في مسالة الحريات والانتهاكات كبيرة في قضايا الرأي، مشيرا الي ان ابناء حملة 626 لهم حق علينا، ويجب أن نطرح قضاياهم بين الحين والآخر.

ونوه الدلال الى أن عمر العريمان يمكن أن يكون أخطأ، ولكن التعسف في التعامل معه واحتجازه هو الأمر المستغرب، لافتا الي أن هناك سعيا من قبل الحكومة للاتجاه لمحكمة التمييز، لتغيير الأحكام في قضية سحب الجناسي مثل ماحدث مع الجبر والبرغش.

أضاف قائلا: بحسب المعلومات المتواترة تسعيرة الكهرباء الجديدة، لم تمر على وزارة الكهرباء بل هي تكتيك سياسي حكومي.

واستنكر عدم حصول طلاب الجامعات الخاصة على إعاناتهم منذ أشهر، واذا استفسروا عن الموضوع قالوا لهم «يصير خير».

اما النائب المبطل حمد المطر فقال إنه لا يمكن أن نسأل عن الحقوق، في ظل غياب الحريات والتراجع الذي نعيشه بالكويت، سببه حرمان المواطن من الحريات.

تعميم التراسل

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والمقرر عقدها في الرياض في الحادي والعشرين من شهر أبريل الجاري.

وبحث مجلس الوزراء الشئون السياسية، في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية، على الصعيدين العربي والدولي.

من جهة أخرى أعلنت وكيلة وزارة التربية المساعد للتعليم العام فاطمة الكندري أن اختبارات نهاية العام الدراسي للمرحلة الثانوية، ستبدأ في 22 مايو وتستمر حتى الثاني من يونيو المقبلين، على أن تكون امتحانات الدور الثاني لهذه المرحلة ما بين 20 و 29 يونيو.

جاء ذلك في تصريح للكندري ل«كونا»، على هامش افتتاح المؤتمر التربوي ال42 «مناهجنا التربوية.. ومتطلبات النهضة»، الذي يقام تحت رعاية سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، وتنظمه جمعية المعلمين الكويتية.

وأوضحت الكندري أن اختبارات المرحلة المتوسط ستبدأ في التاسع من مايو المقبل، مؤكدة مواصلة الوزارة استعداداتها المكثفة واجتماعاتها الدورية مع المديرين العامين للمناطق والموجهين العامين ومديري المدارس، لتهيئة الطلبة والطالبات وتحفيزهم على الدراسة والمثابرة، للحصول على نتائج مرضية.

ودعت ادارات المدارس إلى تهيئة اجواء تربوية مريحة، تهدف إلى اخراج الطلبة من التوتر والقلق اثناء فترة الاختبارات، مما يساعدهم على تقديم نتائج افضل.

وأفادت بان هناك تقويما مستمرا ومتابعة حثيثة من قبل المعلمين، والعمل على توطين التدريب داخل المدارس اضافة الى العمل على تطوير الهيئة التعليمية، ومعرفة السلبيات والايجابيات التي كان لها دور كبير في كيفية توصيل المعلومة للتلاميذ.

وعن الدورات التدريبية التي تقيمها الوزارة لتطوير التعليم، قالت إن تنظيمها يتم من قبل قطاع المناهج والمركز الوطني لتطوير التعليم، بالتعاون مع قطاع التعليم العام، مضيفة ان ذلك يتم من خلال جدول متكامل يبدأ بتدريب المدربين باعتبارهم «نواة التدريب» ويشمل جميع المدارس.

العمير : سنتخذ

ولفت العمير، إلى أن وزارة الأشغال العامة حرصت على تعزيز ميزانية قطاع الصيانة لحل تلك المشاكل التي تعاني منها المناطق المختلفة، من خلال العديد من الأوامر الصادرة لتعزيز تلك الميزانية، منوها إلى أن هناك العديد من مشاريع الصيانة التي ستعمل فيها الوزارة خلال العام المقبل، ولا مجال للتقصير فيها ومنها مشاريع طرق.

تسونامي «وثائق بنما»

مصدر الوثائق السرية هو شركة الخدمات القانونية Mossack Fonseca مقرها بنما، وقد ساعدت هؤلاء العملاء على التهرب من القوانين إلى الجنات الضريبية في دول لا تفرض ضرائب على الثروات أو تفرض ضرائب منخفضة جدا، وشركات الأوف شور Offshore (شركات الظل) وهي شركات يتم إنشاؤها خارج حدود الدولة للقيام بأنشطة ممنوعة أو لإخفاء ملكية الأصول.

فقد حصلت صحيفة Suddeutsche Zeitung الألمانية على الوثائق من شركة المحاماة التي شاركتها مع الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين [ICI]. قامت 107 وسيلة إعلامية دولية متنوعة ما بين صحف كبرى وقنوات تلفاز من 78 بلدا بتحليل هذه الوثائق ونشر نتائجها، بالإضافة إلى تخصيص موقع ويب على موقع الاتحاد يمكن من خلاله معرفة كل التفاصيل والرسوم البيانية التفاعلية والمستندات والأدلة.

تم تسريب 11.5 مليون وثيقة سرية يصل حجمها إلى 2.7 تيرابايت من البيانات، تحوي تلك الوثائق معلومات مفصلة عن 210 الف شركة ظل، تخفي في 21 بلدا وولاية حول العالم. تغطي هذه الوثائق جميع التفاصيل التي أجرتها 140 شخصية سياسية ورئاسية على مستوى العالم من أكثر من 50 بلدا خلال فترة زمنية ترجع إلى 40 سنة.

تتنوع الوثائق ما بين رسائل بريد إلكتروني وفواتير ومستندات وتفاصيل حسابات مصرفية، وصور جوازات سفر، ومعلومات من قواعد بيانات الشركة وغيرها، تكشف كيف قامت الشخصيات والشركات بالمخالفات عبر استخدام شركات الأوف شور لتسهيل دفع الرشوة، وعقد صفقات شراء الأسلحة، والتهرب الضريبي، والاحتيال المالي وتهريب المخدرات.

ليس مستغرباً أن يحتوي مثل هذا التحقيق أسماء شخصيات عربية نذكر منها رؤساء دول مثل الرئيس السوداني والرئيس السوري والرئيس المصري الأسبق حسني مبارك والرئيس الليبي الراحل معمر القذافي وملك المغرب، بالإضافة إلى شخصيات مقربة من الرؤساء مثل أبناء حسني مبارك، أو رؤساء الحكومة مثل إياد علاوي أو حمد بن جاسم أو علي أبو الراغب وغيرهم أو أبناء العم والخال.

على سبيل المثال ذكرت الوثائق أسماء أبناء خال الرئيس السوري بشار الأسد وهما رامي و حافظ مخلوف وشبكة علاقاتهم مع شركات الأوف شور. ففي عام 1998 استخدم رامي مخلوف شركة تابعة له مسجلة في جزر العذراء البريطانية باسم Polter Investments Inc للاستثمار في قطاع الاتصالات السوري بالشراكة مع مستثمرين أردنيين. وفي عام 2002 شارك مخلوف في تأسيس شركة الاتصالات المحمولة سيريتل يملك 10 في المئة من أسهمها باسمه و 63 في المئة من الأسهم مسجلة باسم شركة Drex Technologies S.A التي يعود تسجيلها إلى جزر العذراء البريطانية.

وفتح رامي مخلوف حسابات مصرفية في عدة دول مختلفة لشركات تحمل أسماء Lorie Limited و Dorling International Limited و Ramak LTD و Ramak Contracting | Trading و Cara Corporation و Seadale International Corporation وهي شركات مملوكة له مع أخويه حافظ وإيهاب بالإضافة إلى شركات أخرى.

و كان رامي يسيطر على قطاعي النفط والاتصالات، في حين أن حافظ يدير أجهزة الأمن والاستخبارات السورية. وفي عام 2012 فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية على نظام الأسد واكتشفت حينها وزارة الخزانة الأمريكية شركة Drex Technologies محدودة المسؤولية التي كانت تستخدم للتهرب من العقوبات الدولية وإخفاء الثروة. ولاحقاً استطاع حافظ وإيهاب نقل أصولهم وأموالهم إلى شركات أوف شور أخرى.

ومن بين 128 شخصية سياسية تم الكشف عنها في التحقيقات، هناك الكثير من الشخصيات العالمية المرموقة على مستوى الرؤساء مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأصدقاء طفولته والأصدقاء المقربين منه ورئيس الوزراء البريطاني. كما ظهرت أسماء في الوثائق لا تتعلق بالسياسة مثل اللاعب ليونيل ميسي الذي أسس مع والده شركة ظل في بنما.

وعلى سبيل المثال أيضا، فإن الرئيس الروسي بوتين مرتبط بشبكة من شركات الظل مع أصدقائه المقربين عملت على سحب ملياري دولار وإخفائها وبيع عشرات القروض البالغة قيمتها مئات ملايين الدولارات بدولار واقل.

وتكشف الوثائق بالأسماء عن شركات الظل التي أسسوها أو تعاونوا معها لإخفاء ثرواتهم بعيداً عن الضرائب، وتمويل عمليات غير قانونية كالأسلحة والمخدرات، أو حتى شراء ممتلكات فارهة كالعقارات واليخوت.

كذلك تكشف الوثائق كيف ساعدت بعض المصارف العالمية مثل HSBC وUBS على إنشاء شركات ظل من الصعب تعقبها. فهناك أكثر من 500 مصرف وفرع حول العالم ساعدت في تأسيس نحو 15 ألف شركة ظل لزبائنها من خلال شركة المحاماة.

ويستعرض التحقيق بيانات عامة عن نمو إنشاء شركات الظل منذ 40 سنة إلى اليوم، إذ بلغت ذروتها عام 2005 ثم أصبح العدد يضؤل تدريجيا. وكانت هونغ كونغ والمملكة المتحدة وسويسرا على التوالي الدول الثلاث الأكثر نشاطا في مجال الوساطة لتأسيس شركات الظل.

في ما يتصل بالجنات الضريبية، فهناك بضع دول تجذب انظار أصحاب الثروات، لكن الجزر العذراء البريطانية وبنما وسيشل هي الأعلى استقطابا.

تأتي قوة هذا التحقيق لكونه الأكبر في تاريخ الصحافة الاستقصائية، فحجم المستندات المنشورة يفوق ما نشرته كل من ويكيليكس وتسريبات شركات الظل وتسريبات لوكسمبورغ وتسريبات البنوك السويسرية وتسريبات سنودن مجتمعة.

اليمن : الأحمر

والفريق علي محسن الأحمر قائد عسكري، انشق عن المخلوع صالح إبان الثورة اليمنية في فبراير 2011، وانضم للاحتجاجات الشعبية الثائرة ضده، وكان يعد الرجل الثاني بعده. وهو أحد قادة معارك صعدة التي استمرت ست سنوات ضد الحوثيين.

البرلمان العراقي

الكتل والقوى السياسية فيه مهلة حتى الأسبوع المقبل للبت في اختيارات العبادي لحكومته الجديدة.

وألزم المجلس لجانه المعنية بالبحث والتدقيق في سير المرشحين لتولي تلك الحقائب الوزارية وتقديم تقاريرها للمجلس للعرض على أعضاءه.

واستعرض رئيس المجلس سليم الجبوري في جلسة الاثنين، التي حضرها 255 نائبا، آلية تعيين الحكومة واختيار الوزراء المدونة في الدستور وكذلك نتائج لقاءاته مع ممثلي الكتل السياسية العراقية منذ تقدم العبادي بتشكيلته للحكومة الجديدة لنيل موافقة المجلس عليها.

وطبقا لأعضاء حضروا جلسة أمس، قال الجبوري للنواب إنه اتفق مع ممثلي تلك الكتل على تشكيل الحكومة من «وزراء تكنوقراط او كفاءات».

وكان العبادي قدم للمجلس الخميس الماضي قائمة تضم 16 وزيرا، جميعهم من الكفاءات المستقلين سياسيا، عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين بقيا في منصبيهما لدواع التطورات العسكرية والامنية الحالية على حد قول العبادي.

وقال النائب بالمجلس عباس البياتي ل «بي بي سي إن» تجاوز المجلس المهلة المحددة بيوم أو يومين أمر مقبول، لأن الموعد الذي أعلن سلفا كان لاثبات جدية المجلس وليس موعدا دستوريا... كما أن المجلس لم يحصل على إجازته الاسبوعية هذه المرة».

وأضاف النائب بالمجلس علي العلاق: «المهلة حتى الثلاثاء من الاسبوع المقبل منحت الكتل السياسية فسحة لحسم موقفها من الاسماء التي طرحها العبادي لعضوية حكومة التكنوقراط... على أن يدعو رئيس المجلس الاعضاء لجلسة طارئة قبل هذا الموعد إذا توافقت الكتل للتصويت على تلك التشكيلة».

إسرائيل تهدم

هاجموا الأمن الإسرائيلي، بالقرب من مدخل بوابة دمشق المؤدي إلى المدينة القديمة في القدس مطلع فبراير

وقالت سلطات الأمن الإسرائيلية آنذاك إن 3 رجال فلسطينيين في العشرينيات من عمرهم هاجموا قوات الأمن الإسرائيلية أثناء عملية تفتيش، وأسفر الهجوم عن مقتل الشرطية هادار كوهين التي كانت في الـ19 من عمرها وإصابة رجل أمن آخر بجراح خطيرة.

وقتل الفلسطينيون على الفور في مكان الحادث.

وأكدت الأمم المتحدة، التي تراقب عمليات هدم منازل الفلسطينيين، حدوث الهدم إلا أنها لم تؤكد عدد الأسر التي تضررت جراء ذلك.

وتهدم إسرائيل بشكل منهجي بيوت أسر المهاجمين الفلسطينيين، فيما تقول إنه محاولة لكبح العنف.

إلا أن منظمات حقوق الإنسان تقول إن هذه السياسة تمثل عقابا جماعيا، بإجبار الأسر على المعاناة نتيجة سلوك أحد أفرادها.

وأسفرت المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الستة أشهر الأخيرة عن مقتل 28 إسرائيليا وأمريكيين، بينما قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 188 شخصا على الأقل، تقول إسرائيل إنهم كانوا من المهاجمين أو ممن اشتبك مع قوات الأمن.